في ٦ نيسان الماضي عقدت في الامم المتحدة ، الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة ، لبحث مسألة المواد الاولية في العالم. وكان الرئيس الجزائري هواري بومدين هو الذي دعا ، بصفته رئيسا حاليا لمؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز ، الى عقد هذه الدورة . وكان ذلك في نهاية كانون الثاني الماضي.

وهذه هي اول مرة في الـ ٢٩ سنة منذ تأسيس الامم المتحدة ، التي تعقد فيها دورة خاصة لمناقشة مسألة الاستغلال والنهب من قبل الامبريالية وتحقيق تغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية . وان كانت هذه الدورة ، التي انتهت في اواخر الاسبوع الماضي ، لم تخرج بمقررات وخطوات عملية ، الا انها كانت بمظهرها سياسية هامة . استطاعت فيها دول العالم الثالث ان تثبت وجودها كمعسكر كبير ومتحد ضد الهيمنة الدولية وعمدت النهب والاستغلال .

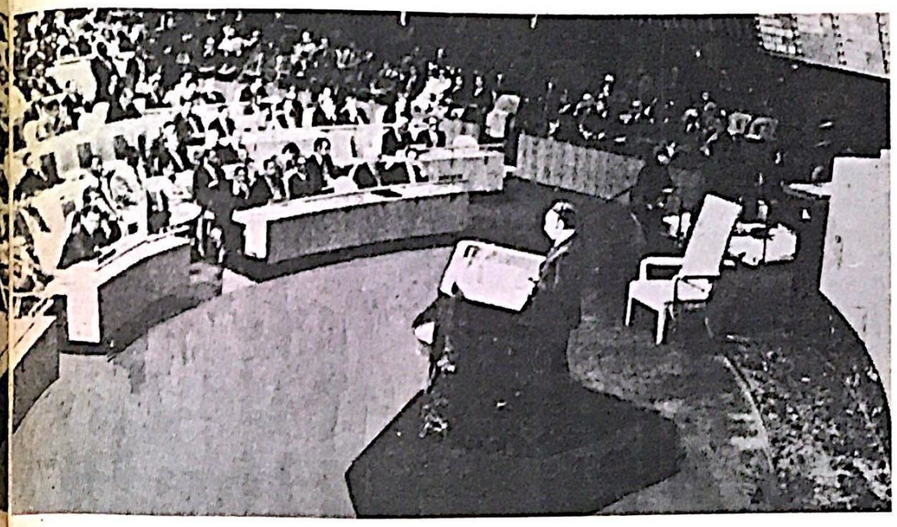

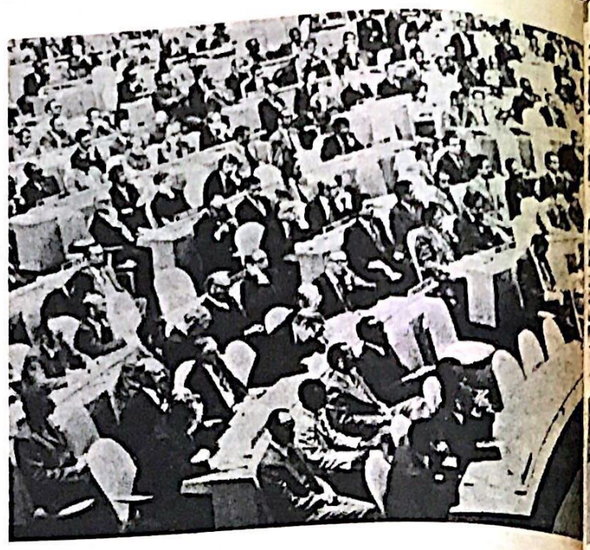

بمناسبة انتهاء دورة الأمم المتحدة الخاصة بالمواد الأولية :

"العالم الفقير" ينتفض ضد هيمنة "العالم الغني"!

"ازمة النفط" الحقيقية هي ازمة العلاقات الاستغلالية بين الاغنياء والفقراء
"المساعدات الدولية" هي في الحقيقة "نهب دولي" لثروات الشعوب

وقد كانت هذه الدورة ردا عمليا على المؤتمر الذي دعت اليه الامبريالية الامريكية بلسان وزير خارجيتها كيسنجر ، للدول الصناعية المستهلكة للنفط بعد اكثر من شهرين . وقد جاء ذلك المؤتمر بالفضل الذريع لموقف بعض الدول ، وخاصة فرنسا ، في الوقوف ضد مطالب امريكا التي طالبت بالتهديد والوعيد بشكل حتمي بين الدول الصناعية المستهلكة للنفط ضد الدول المنتجة ، وخاصة الدول العربية !

لقد ظنت امريكا نفسها انها لا زالت تعيش في الخمسينات والستينات حين كانت الامر الناهي والمر في مصير دول العالم ، بغطرقة واغتباطة الا انها الان لم تر،بل اجبرت على رؤية «العظمة» سقطت وسيخ وسقف ضدها في وجهه ، وان كانت ضعيفة نسبيا ، الا انها بدأت خطوات متسارعة باتجاه الوحدة الامن والتضال الاتحاد .

لقد حاولت الدول الامبريالية ان تعزي سبب التضخم العالمي في النقد ، وارتفاع اسعار السلع الصناعية الاساسية ، وعجز الاقتصاد العالمي ،الى الدول المنتجة للنفط التي رفعت اسعار نفطها ، متناسية ان رفع الاسعار تلك هو في الحقيقة تعديل بسيط لواقع مجحف في نهب النفط العالمي بأرخص الاسعار واكثرة استغلالا.وتناسته ايضا ان سكان دول العالم الثالث يحتلون ٧٠ بالمئة من العدد الاجمالي للبشرية ، بعد انهم يعيشون بالاعتماد فقط على ٣٠ بالمئة من مداخيل العالم ! في حين ان ٦ بالمئة فقط يستهلكون اكثر من ٦٠ بالمئة من خيرات هذه الارض ومواردها الطبيعية ، ومتناسين ، ايضا وايضا ، ان ما يسمى بالدول التي تقرضها الدول المتقدمة صناعيا لدول العالم الثالث ، تمنح منها الدول المتقدمة صناعيا حوالي ٥٠ بالمئة .

ان هذا الواقع هو ما تريد الدول المتقدمة صناعيا تجاهله والتمويه عنه . وهذا الواقع هو ما نارت عليه شموب العالم الثالثي ودولة لتصحيحه واتحاد علاقات صحيحة ومتكافئة في التعامل الاقتصادي العالمي . وللتدلل على هذا الواقع الاستغلالي الشنع ، واظهار الاهمية المطلقة لتحرك دول العالم الثالثي ، لا بد من بحث المواد الاولية في العالم،ومعرفة الدور الاستغلالي لشركات النهب العالمية ، في كل المواد والموارد الطبيعية والاولية في العالم.

« ازمة الطاقة » !

كانت حرب ٦ تشرين اول الماضي سببا مباشرا ، والنقطة التي اطفحت الكيل في بدء التعامل بين الدول العالم الثالثة والدول المتقدمة . وما ان رفعت الدول المنتجة للنفط اسعار نفطها حتى بدأت معزوفة « ازمة الطاقة » تضج برنينها اذان العالم ، وحتى بدأ محامي الاحتكارات النفطية العالمية، كيسنجر ، يغفد صوابه ويطلق تهديداته مجمعة ومبسرة . بدءا من اتهام الدول المنتجة للنفط ، وخاصة الدول العربية ، بالقيام بعملية « ابتزاز سطي » دولي مرورا بدعوة الدول الصناعية المستهلكة للنفط لتشكل جبهة مضادة للدول المنتجة ، وصولا الى التهديد العسكري،احتلال منابع النفط العربية . ولكننا اذا نظرنا الى « ازمة الطاقة » على حقيقتها ، ماذا نرى ؟

ان لنا ان نرى بأزمة ، وجهين وناحيتين ، لابحث ان نخصها سراح وسياح الدول الامبريالية ، ومحاميها العتيد : ان « ازمة الطاقة » هي ازمة مزمنة ، لم تولد بعد رفع سعر النفط . وهذه الازمة تقع اول ما تقع على الدول المنتجة للنفط ، ذلك لان اسعار نفط تلك الدول كان بدئيا الى اقصى الحدود ، فكانت تواجه،فعلا ازمة اقتصادية سببه لعدم تمكنها من الحصول على مردود جيد من النفط ، مدخولها الرئيسي ، لتنشيط سائر حقولها الاقتصادية . لذا قامت برفع اسعار نفطها لتعدل تعديلا بسيطا هذا الواقع المجحف . اما الدول المتقدمة صناعيا،والكارتل النفطي العالمي فقد اعتبر رفع اسعار النفط ، « ازمة » لانه اخرجهما البارد،عن جزء يسير من ارباحه الفاحشة.

واذا القينا صورة موجزة على عملية نهب الشركات لنفط الدول المنتجة سنضع لنا ما يلي : سبع مجموع الدخل العالمي في الوقت الحاضر مليار وخمسمائة مليون طن من النفط . ومن هذا الانتاج ، لا تزال ٦٤ بالمئة بايدي الشركات العالمية الكبرى ، في حين ان ٢٠ بالمئة فقط اصبح بهائنا ملك البلدان النامية المنتجة . وهذا الواقع يختلف من منطقة الى اخرى : ففي منطقة الخليج العربي تشرف الدول المنتجة على ٤٠ بالمئة من الانتاج ، وفي حوض البحر المتوسط تشرف الدول المنتجة بنحو ٦٧ بالمئة من انتاجها ، وفي سائر البلدان النامية لا تشرف الدول الا بنحو ٧ بالمئة فقط من انتاجها .

وعلى الرغم من هذا ، فان الدول المنتجة تبيع القسم الاكبر من انتاجها للشركات ولا تبقى لها سوى ١٠ بالمئة ، تبيعها مباشرة للدول المستهلكة بموجب عقود ثنائية ... وهذه العقود حول الـ ١٠ بالمئة هي ما انارت جبهة تكسون وكيسنجر لانهما يريدان الحصول على كل شيء . الا ان ما يحامه تكسون واعوانه المحليين والخارجين لنفس هذا الحصب ، بل هو الاتجاه الذي يسير بحو عكس هذه الشبت بحدث سنني للدول المنتجة ان تبيع للدول المستهلكة ومن دون وساطة الشركات، كميات اكبر من النفط ، تصل حسبما تريد الدول المنتجة الى اكثر من نصف الانتاج .

هذا ما ارادته الدول المنتجة للحد من عملية النهب المسعورة . فعلى سبيل المثال ، تسدر الشركات العالمية من تجاره النفط في الخليج وفي حوض المتوسط ٤٫٦ دولارا لكل برميل ، بينما طلب ارباحها في السنين العشر الماضية لا يتجاوز نصف دولار لكل برميل !

وحتى اذا اخذنا بقول السادة في الدول الصناعة المتقدمة من ان اربعة اخماس « وويلات العالم » ناتجة عن رفع اسعار النفط ، فان الواقع يشير بكل وضوح الى ان الكارتل العالمي للشركات النفط والدول المتقدمة ، هما اللذان يقفان وراء هذه الازمة وتلك الويلات . ففي عام ١٩٧٣ لم تكن المردودات الخفية العائدة للدول العالمية الكبرى ، في حين ان ٢٠ بالمئة فقط اصبح بهائنا ملك البلدان النامية المنتجة . وهذا الواقع يختلف من مطقة الى اخرى : ففي منطقة الخليج العربي تشرف الدول المنتجة على ٤٠ بالمئة من الانتاج ، وفي حوض المتوسط تشرف الدول المنتجة بنحو ٦٧ بالمئة من انتاجها ، وفي سائر البلدان النامية لا تشرف الدول الا بنحو ٧ بالمئة فقط من انتاجها .

وعلى الرغم من هذا ، فان الدول المنتجة تبيع القسم الاكبر من انتاجها للشركات ولا تبقى لها سوى ١٠ بالمئة ، تبيعها مباشرة للدول المستهلكة بموجب عقود ثنائية ... وهذه العقود حول الـ ١٠ بالمئة هي ما انارت جبهة تكسون وكيسنجر لانهما يريدان الحصول على كل شيء . الا ان ما يحامه تكسون واعوانه المحليين والخارجين لنفس هذا الحصب ، بل هو الاتجاه الذي يسير بحو عكس هذه الشبت بحدث سنني للدول المنتجة ان تبيع للدول المستهلكة ومن دون وساطة الشركات، كميات اكبر من النفط ، تصل حسبما تريد الدول المنتجة الى اكثر من نصف الانتاج .

هذا ما ارادته الدول المنتجة للحد من عملية النهب المسعورة . فعلى سبيل المثال ، تسدر الشركات العالمية من تجاره النفط في الخليج وفي حوض المتوسط ٤٫٦ دولارا لكل برميل ، بينما طلب ارباحها في السنين العشر الماضية لا يتجاوز نصف دولار لكل برميل !

وحتى اذا اخذنا بقول السادة في الدول الصناعة المتقدمة من ان اربعة اخماس « وويلات العالم » ناتجة عن رفع اسعار النفط ، فان الواقع يشير بكل وضوح الى ان الكارتل العالمي للشركات النفط والدول المتقدمة ، هما اللذان يقفان وراء هذه الازمة وتلك الويلات . ففي عام ١٩٧٣ لم تكن المردودات الخفية العائدة للدول العالمية الكبرى ، في حين ان ٢٠ بالمئة فقط اصبح بهائنا ملك البلدان النامية المنتجة . وهذا الواقع يختلف من مطقة الى اخرى : ففي منطقة الخليج العربي تشرف الدول المنتجة على ٤٠ بالمئة من الانتاج ، وفي حوض المتوسط تشرف الدول المنتجة بنحو ٦٧ بالمئة من انتاجها ، وفي سائر البلدان النامية لا تشرف الدول الا بنحو ٧ بالمئة فقط من انتاجها .

وعلى الرغم من هذا ، فان الدول المنتجة تبيع القسم الاكبر من انتاجها للشركات ولا تبقى لها سوى ١٠ بالمئة ، تبيعها مباشرة للدول المستهلكة بموجب عقود ثنائية ... وهذه العقود حول الـ ١٠ بالمئة هي ما انارت جبهة تكسون وكيسنجر لانهما يريدان الحصول على كل شيء . الا ان ما يحامه تكسون واعوانه المحليين والخارجين لنفس هذا الحصب ، بل هو الاتجاه الذي يسير بحو عكس هذه الشبت بحدث سنني للدول المنتجة ان تبيع للدول المستهلكة ومن دون وساطة الشركات، كميات اكبر من النفط ، تصل حسبما تريد الدول المنتجة الى اكثر من نصف الانتاج .

هذا ما ارادته الدول المنتجة للحد من عملية النهب المسعورة . فعلى سبيل المثال ، تسدر الشركات العالمية من تجاره النفط في الخليج وفي

— اسعار الاسمدة الاكثر استعمالا في البلدان النامية تضاعفت مرتين تقريبا فيما بين حزيران ٧٢ و ايلول ٧٣ . وهذا الارتفاع في الاسعار قرنه البلدان المتطورة وحدها ، مستغلة سيطرتها على انتاج الاسمدة في العالم .

— سوف تضطرمعظم البلدان النامية التي تستورد الحبوب ، وخاصة القمح والارز ، الى اخراج مبالغ تتجاوز ٧ ملايين دولار بالنسبة لما كان عليه الامر في عام ٧١ ، نتيجة للزيادة في اسعار هذه المواد .

واذا قارنا بين هذا ، وبين ارتفاع اسعار النفط لاتضح ان الفارق الكبير هو لصالح اسعار هذه المواد ، وليس النفط :

— ان المنتوجات الغذائية والاسمدة تمثل حجما من القمقات يكاد يبلغ ضعف نمقات البترول،في نظام الاستيراد لعدد كبير من البلدان النامية .

— ان تاثير الارتفاع في سعر المنتوجات الغذائية على ميزان المدوعات ، يعوق بنسبة ٧٠ بالمئة عن تاثير زيادة اسعار النفط ، ذلك بالنسبة للبلدان الـ ٢٥ التي صنفتها هيئة الامم المتحدة على انها في هذه البلدان الاقل نموا .

— ان الثمن الذي تدفعه الدول النامية لشراء التجهيزات والمواد المصنعة والخدمات التي تستوردها من البلاد المصنعة ، ان سعر تلك المواد سجل ارتفاعا فاحشا خلال السنوات الخمس الاخيرة . واذا ذكرنا بعض المواد التي تلعب دورا استراتيجيا في مجال التنمية ، نجد ان سعر الصلب قد ارتفع ثلاثة اضعاف ما كان عليه ، وتضاعف سعر الاسمنت اربع مرات وزاد سعر الخشب مرتين ونصف ...

واذا اخذنا العجز التجاري للبلدان النامية ، نتضح لنا انه ارتفع اضعافا خلال السنوات الاخيرة (ما عدا الدول المنتجة للنفط) . اذ بلغ في امريكا اللاتينية وحدها ٦٠ مليار دولار ، مقابل ١٠ مليارات قبل خمس او ست سنوات .

ومن ناحية اخرى ، لو استعرضنا بعض الحقائق الاحصائية ، فهي تدل على انه في الفترة ما بين ١٩٤٨ الى ١٩٦١ كانت نسبة صادرات البلاد الراسمالية المصنعة الى البلاد النامية قد تضاعفت من ٣٢ بالمئة من قيمة مجموع صادراتها الى ٢٥ بالمئة ، في حين انه كانت صادرات البلاد النامية الى البلاد المصنعة قد تزايدت من ٧٠ بالمئة من قيمة مجموع صادراتها الى ٧٦ بالمئة هذا كله مع العلم بان نسبةمساهمة البلاد النامية في مجموع التجارة الدولية لا تزيد عن ٣٠ بالمئة ، رغم كون عدد سكانها يزيد عن ٧٠ بالمئة من مجموع سكان العالم ..!

هذا موجز شديد عن المواد الاولية الاخرى والحاجيات المصنعة الضرورية والاساسية للدول النامية ، تنضح السيطرة والقهب والاستغلال من قبل الدول الصناعية المتقدمة ، فماذا بقي لهذه الدول من « ورقة توت » تخفي بها حقيقتها القبيحة ؟ لقد بقي ما يتفوه به الامبرياليون قاطبة ، من المساعدات والهبات الاقتصادية للدول النامية ، والذي هو في الحقيقة « وضع قرش في جيب ، لاخذ عشرة بدلا عنه من في الجيب الاخر » ..

« الاعانات » و « المساعدات » الدولية !

هناك واقع اقتصادي ثابت ، لا يستطيع احد ان ينكره على الاطلاق . فقد قدر خبراء البحوث الاقتصادية الاجتماعية في العالم ان الدخل الاجمالي المتوسط للفرد ، خلال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٨٠ ، يستطع ٨٥ دولارا فقط في مجموعة البلدان النامية ، في حين سطر ان يبلغ هذا المتوسط ١٢٠٠ دولار للفرد في مجموعة البلاد المتقدمة وهذا بدل ، بشكل لا يدع مجالا للشك ، على حقيقةالواقع المرري الذي تعيشه شعوب العالم الثالث . وهذا بدل على ان هذه الشعوب بحاجة لمساعدات اضعافه كي تنشل وضعها ونعم بخيرات الدنيا ، مثل شعوب الدول المتقدمة.

الى هنا والجميع يقولون « هذا صحيح » لا بل ان الدول الصناعية المتقدمة والدول الامبريالية تزيد وتقول ، سنعطي « مساعدات » كبيرة وسنقوم بدورنا « الانساني » على اكمل وجه! وها هو وزير خارجية امريكا كيسنجر نفسه يقول في الامم المتحدة : « اننا سنعطي استقبة في برامجنا الخاصة بالمساعدة لموازرة الدول الاخذة في النمو لرفع انتاجها الزراعي بصورة جوهرية (!) . ونحن نامل في ان تضاعف مساعداتنا لامثال تلك البرامج من ٢٥٨ مليون دولار الى ٦٧٥ مليون دولار هذا العام » . وقبل ان نشرى احد « لنشكر » كيسنجر على « مساعداته الجوهرية » لنلقي نظره على تلك « المساعدات »

ان المستفيد الاول والاخير مما سمي ببرامج المساعدات هي الدول الغنية وحدها ، لانها اصبحت عملا مصدرا للتراكم ، نسبة اسعار عوائدها العالمة وشروطها القاسية ، بدلا من ان تكون شرطا للتطوروالتنمية . وهذا الوضع اصبح ينطبق حتى على المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير الذي ارتفعت اسعار فوائده السنوية من ٣٫٥ بالمئة عام ١٩٥٠ الى ٧٫٢٥ عام ١٩٧٠ ، مما جعل خدمة قروضه تزيد بنسبة ١٨ بالمئة ، وهو عبء نقل على الدول النامية . وعلى الرغم من ذلك فان الجزء الذي استفادت منه دول شرق افريقيا وغرب افريقيا من مجموع قروضه ، البالغة عام ١٩٧٢ ما قيمته ٢٩٧٦ مليون دولار تقريبا ، هو فقط ٤٤٧ مليون دولار ونصف ، اي حوالي ١٥ بالمئة ، رغم كون هذه الدول اكثر بلاد العالم فقرا كما تبين ذلك من مؤتمر التجارة والتنمية الذي عقد بسنتياغو (التشيلي) عام ١٩٧٢ ..

وهناك ايضا ، تحويل الاموال الذي تقوم به الشركات الاجنبية من البلدان النامية ، حيث تمتلك وسائل انتاج وعمليات تصدير .

وحسب الارباح التي صرحت بها الشركات فقط ، فان رؤوس الاموال التي تسربت من البلدان النامية خلال النصف الثاني من عشرية التنمية الاخيرة ، بلغت ٢٣ مليار دولار ، وهذا ما يمثل مرة ونصف مقدار المعونة الحقيقية التي قدمتها البلاد المصنعة التي تنمي لها تلك الشركات ، الى البلدان النامية .

وهناك كذلك الديون المستحقة على البلدان النامية لمصلحة البلدان المصنعة والتي تبلغ ٨٠ مليار دولار . فاذا اضيفت لذلك ، الفوائد على الديون ، والتكاليف المالية المتعلقة بها والتي تقارب ٩ مليارات دولار خلال العام الحالي ، يظهر ان احد العوامل التي تجعل البلاد النامية مضطرة للاستمرار في الاقتراض ، الامر الذي يحدث تدهورا مزمنا في ميزان مدفوعاتها .

ولو اقتصرنا في البحث ، عن الجفاف وحده الذي تسبب في موت الالاف من الناس في مناطق الساحل الافريقي ، يظهر لنا بان هذه المناطق كان بمكنها لسد عجز احتياجاتها من القمح،جزء بسيط من الكميات التي تستخدمها بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنويا ، لتغذية مواشيها .. !

وبعد ، ان كل هذه الحقائق التي ذكرناها في هذا المقال ما هي الا شذرات قليلة جدا من الواقع المستباح ، الذي تصول وتجول فيه الدول الصناعية المتقدمة ، ناهبة خيرات شعوب العالم وثرواتها ، وواضعة اللوم في كل مرة على الدول الفقيرة والنامية اذا ما حدثت ابة خلخلة في العلاقات الاقتصادية العالمة .

والمؤتمر الذي عقد في الامم المتحدة لبحث المواد الاولية والعلاقات الاقتصادية الدولية تنبع اهميته لا من حيث كونه ادرك حقيقة وضع البلدان النامية — مهر مدرك ذلك من زمان بعيد — ولكن اهميته تكمن من حيث كونه خطوة اولى في السرد على ذلك الوضع وفي توجيه اصبع الاتهام للسبب الحقيقي لازمات العالم وعوضى الاقتصاد . ومن هنا نرى ان اهمية ذلك المؤتمر لم تكن تنتظرها مقرراته ، بل من كونه خطوة اولى على طريق سعرة الالف ميل ، التي ستكلل حتما بالنجاح والنصر . هذا ما بدا يظهر في التصرفات العملية لدول العالم الثالث قاطبة ...

● المعلومات الدالة ، في هذه الفقرة ، ماخوذة من خطاب الرئيس بومدين امام الجمعية العامة للامم المتحدة.